دراسة مقارنة لنظامي التعليم في اليابان وإندونيسيا:
فرص لتطوير التعليم في إندونيسيا

A Comparative Study of the Education Systems in Japan and Indonesia: Opportunities for Developing Education in Indonesia

إعداد

حارث هيرماوان كوزمايهارسو

Harith Hermawan Kuzmaiharso

طالب الدكتوراه في مسار الإدارة التربوية بقسم التربية في كلية اللغة العربية والدراسات الإنسانية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

Doi: 10.21608/jasep.2024.391142

استلام البحث : ٢٢ / ٥ /٢٠٢٤

قبول النشـــر: ٢٢ / ٦ / ٢٠٢٤

كوزمايهارسو، حارث هيرماوان (٢٠٢٤). دراسة مقارنة لنظامي التعليم في اليابان وإندونيسيا: فرص لتطوير التعليم في إندونيسيا. ***المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر،٨(٤٢)، ١١٩ – ١٤٨.

http://jasep.journals.ekb.eg

دراسة مقارنة لنظامي التعليم في اليابان وإندونيسيا: فرص لتطوير التعليم في إندونيسيا

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى استعراض النظرة العامة لنظامي التعليم في اليابان وإندونيسيا، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينهما، واقتراح الوسائل لتطوير النظام التعليمي في إندونيسيا. استخدم الباحث المنهج الوصفي المقارن لملاءمته لطبيعة البحث. ومن أبرز التوصيات التي قدمها الباحث ما يلي:

١. تحسين تكافؤ الفرص التعليمية من خلال توفير الموارد والفرص التعليمية المتساوية لجميع الطلاب بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية.
٢. تحسين التنسيق بين الوزارتين المسؤولتين عن التعليم الحكومي والديني لضمان تكامل الجهود وتقديم تعليم شامل.
٣. توفير برامج الماجستير والدكتوراه بشكل أوسع وزيادة الدعم للبحث العلمي والابتكار لتعزيز القدرات الأكاديمية والبحثية للطلاب.
٤. تعزيز تعليم اللغة الإندونيسية بجودة عالية لتعزيز الهوية الوطنية والقدرات اللغوية للطلاب.
٥. تطوير برامج قروض طلابية مماثلة لمنظمة خدمات الطلاب اليابانية (JASSO) لتغطية نسبة أكبر من طلاب التعليم العالي وتخفيف العبء المالي على الأسر.
٦. توجيه الموارد لبناء وتحديث المرافق التعليمية في المناطق النائية لضمان وصول التعليم إلى جميع الطلاب بغض النظر عن موقعهم الجغرافي.

الكلمات المفتاحية: دراسة مقارنة – نظام التعليم – اليابان – إندونيسيا – تطوير التعليم.

Abstract:

This research aims to provide an overview of the education systems in Japan and Indonesia, identify the similarities and differences between them, and propose ways to develop the educational system in Indonesia. The researcher used the comparative descriptive method due to its suitability for the nature of the study. The main recommendations presented by the researcher are as follows:

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

1. Improve educational equity by providing equal resources and educational opportunities for all students, regardless of their social and economic backgrounds.
2. Enhance coordination between the two ministries responsible for public and religious education to ensure integrated efforts and comprehensive education.
3. Expand master's and doctoral programs and increase support for scientific research and innovation to enhance students' academic and research capabilities.
4. Promote high-quality Indonesian language education to strengthen national identity and students' linguistic abilities.
5. Develop student loan programs similar to the Japan Student Services Organization (JASSO) to cover a larger proportion of higher education students and reduce the financial burden on families.
6. Allocate resources for building and updating educational facilities in remote areas to ensure that education is accessible to all students, regardless of their geographic location.

Keywords: Comparative Study – Education System – Japan – Indonesia – Education Development.

مقدمة:

لقد شهد العالم تغييرات وتطورات وتقدماً كبيراً في مختلف مجالات الحياة البشرية. ويُعدّ التعليم من أبرز المجالات التي شهدت نمواً سريعاً تماشياً مع تزايد حاجة الإنسان للمعرفة. يتمتع التعليم بأهمية بالغة في مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك تطوير جودة الموارد البشرية، ورفع مستوى القراءة والكتابة والحساب، وتشكيل القيم والأخلاق الوطنية، والتنمية الاقتصادية، والقضاء على الفقر، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والأمني، فضلاً عن التقدم في مجالات التكنولوجيا والعلوم، وغيرها من المجالات.

في العصر الحديث، تحتل التربية مكانةً غاية في الأهمية في تطور الإنسان (Sarica & Cavus, 2019). إنّ حاجة الإنسان للتعليم ليست فقط ضرورية لنمو

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الفرد، بل هي أيضاً حاسمة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي. يلعب التعليم دوراً مهماً في مساعدة الأفراد على فهم العالم من حولهم، وتطوير مهارات التفكير النقدي، وإعدادهم لمواجهة تحديات الحياة المختلفة. علاوة على ذلك، يعمل التعليم كأداة رئيسية في تعزيز المساواة، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية من خلال توفير فرص متساوية لجميع الأفراد لتحقيق النجاح. من خلال التعليم الجيد، يمكن للمجتمع أن يصل إلى مستوى أفضل من الصحة، ويقلل من مستويات الفقر، ويحسن جودة الحياة بشكل عام.

لضمان جودة التعليم المثلى، يتطلب الأمر تخطيط نظام تعليمي محكم لمواجهة التحديات المختلفة للعصر، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي. إن نظام التعليم المتميز سينتج أفراداً متعلمين، ناقدين، ومبدعين، قادرين على التكيف والمساهمة بشكل كبير في مختلف جوانب الحياة.

إحدى الطرق التي يمكن اتباعها للحصول على نظام تعليمي جيد ومحكم هي إجراء دراسة مقارنة للتعليم بين الدول التي تسعى لتحسين نظامها التعليمي والدول المتقدمة التي تمتلك نظامًا تعليميًا متميزًا. وبهذه الطريقة، يمكن للأنظمة التي أثبتت فعاليتها في الدول المتقدمة أن تُقلَّد وتُكيَّف من قِبَل الدول التي لا يزال نظامها التعليمي في طور النمو. إذا أثبتت المقارنة بين أنظمة التعليم في مختلف الدول قيمتها وفوائدها في الماضي، فإن قيمتها وفائدتها تزداد اليوم بشكل أكبر. يعود ذلك إلى دراسة العوامل المختلفة التي تشكل هذه الأنظمة وتُميّزها من دولة إلى أخرى. تشمل هذه العوامل التاريخ، والجغرافيا، والاقتصاد، والسياسة، والثقافة، والدين، والتأثيرات المختلفة الأخرى التي تعمق حياة الشعوب (Al-Abbad, 2021).

من بين الدول المتقدمة ذات الأنظمة التعليمية الأفضل في العالم، تبرز اليابان كواحدة من الرواد. العديد من الدول النامية تتخذ من اليابان مرجعًا رئيسيًا في جهودها لتحسين جودة التعليم لديها (Johan, 2018). كدولة نامية، يمكن لإندونيسيا أن تحاكي التقدم الذي حققته اليابان من خلال منهجية الدراسة المقارنة للتعليم. وبهذه الطريقة، يمكن لإندونيسيا تحديد نقاط الضعف في نظامها التعليمي وتبني نظام تعليمي أكثر نجاعة لمواجهة التحديات والقضايا التعليمية المحلية. يجب أن يتم هذا الأمر مع مراعاة القيم والمعايير السائدة في إندونيسيا.

بناءً على ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء إمكانية الاستفادة من عوامل نجاح النظام التعليمي الياباني بالمقارنة مع النظام التعليمي الإندونيسي من خلال دراسة مقارنة، بهدف استخلاص مبادئ تعليمية يمكن توظيفها لتعزيز وتطوير النظام التعليمي في إندونيسيا.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

مشكلة البحث:

يُعدّ التعليم إحدى الركائز الأساسية في تحديد مستقبل أي أمة. يمكن لجودة التعليم الجيدة أن تنتج موارد بشرية كفؤة وقادرة على المنافسة على المستوى العالمي. على العكس، يمكن لنظام التعليم غير الكافي أن يعيق تطور الأفراد والمجتمع. في إندونيسيا، غالبًا ما تُعتبر الدرجات العالية أهم من النزاهة. على سبيل المثال، هناك العديد من الحالات التي يقوم فيها المعلمون بمساعدة الطلاب على اجتياز الامتحانات الوطنية (UN) من خلال توزيع مفاتيح الإجابات للحفاظ على تصنيف المدرسة مرتفعًا. مثل هذه الممارسات تساهم في تدهور جودة التعليم في إندونيسيا (Zarman, 2017).

حاليًا، تُعد إندونيسيا واحدة من الدول ذات جودة التعليم المنخفضة. وفقًا لبرنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA)، تحتل إندونيسيا المرتبة ٧٢ من بين ٧٧ دولة. يعود ذلك إلى تدني كفاءة المعلمين ونظام التعليم في إندونيسيا (Sulfemi, 2019). لذلك، من المهم تقييم وفهم حالة التعليم في إندونيسيا والعوامل المؤثرة فيها. يتطلب ذلك تحليلًا عميقًا لتحديد نقاط الضعف وإمكانات التحسين في نظام التعليم لتحقيق نتائج أفضل في المستقبل.

لقد بذلت حكومة إندونيسيا من خلال وزارة التربية والتعليم والثقافة جهودًا عديدة لتحسين جودة التعليم في إندونيسيا. في عام ٢٠٢٤، تم تخصيص ميزانية التعليم في إندونيسيا مقدارها (٦٦٥) تريليون روبية، ما يعادل ٢٠٪ من إجمالي ميزانية الإيرادات والنفقات الوطنية (APBN). هذه هي أعلى مخصصات تم تحقيقها لقطاع التعليم على الإطلاق. تشمل الميزانية الإنفاق الحكومي المركزي، والتحويلات إلى المناطق، وتمويل الاستثمار، مع التركيز على تحسين الوصول إلى التعليم، وجودة خدمات التعليم، وكفاءة المعلمين، وكذلك الاستثمار في مجال التعليم.

على الرغم من أن قطاع التعليم يتلقى تخصيصًا سنويًا كبيرًا من الميزانية، إلا أن جودة التعليم في إندونيسيا لا تزال بعيدة عن التوقعات الحكومية. يرجع ذلك إلى عدة عوامل، مثل التوزيع غير المتكافئ للمنشآت التعليمية، إساءة استخدام أموال التعليم، الحاجة إلى تحسين كفاءة المعلمين، وكذلك المناهج الدراسية التي لم تتكيف بشكل كامل مع التطورات الزمنية.

لتحقيق أهداف التعليم المثلى، يتطلب الأمر جهوداً مستمرة لتحسين البنية التحتية التعليمية، ومراقبة توزيع الميزانية على كل منطقة، وكذلك تعديل المناهج الدراسية لتكون أكثر ملاءمة لتطورات العصر واحتياجات المجتمع الإندونيسي. من المهم جداً أن تقوم إندونيسيا بإجراء تحسينات كبيرة في نظام التعليم، سواء من حيث

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

المناهج الدراسية، أو كفاءة المعلمين، أو توزيع المرافق التعليمية بشكل عادل في جميع أنحاء إندونيسيا (Connie Chairunnisa, Istayatiningtias, et al., 2019).

إن إحدى الجهود المبذولة لتحسين نظام التعليم في إندونيسيا هي الاستفادة من نجاح الدول المتقدمة التي تمتلك أنظمة تعليمية رائدة ومجربة. لقد أثبتت الأنظمة التعليمية الجيدة في الدول المتقدمة، مثل اليابان، فعاليتها في تحسين جودة الموارد البشرية، مما يؤدي بدوره إلى تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية للدولة. تُعد اليابان واحدة من الدول الآسيوية التي تتمتع بالعديد من المزايا، مما يجعلها نموذجًا يُحتذى به للدول النامية الأخرى، بما في ذلك إندونيسيا.

من بين الأدلة على تفوق اليابان ما حققته في تصنيف برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA) لعام ٢٠٢٢، حيث احتلت اليابان المرتبة الرابعة بشكل عام في متوسط درجات الرياضيات والعلوم والقراءة. بالتفصيل، حصلت اليابان على المرتبة الثالثة في القراءة، والمرتبة الثانية في العلوم، والمرتبة الخامسة في الرياضيات (The Yomiuri Shimbun, 2023).

استنادًا لما سبق، سوف يسعى الباحث من خلال دراسته الحالية إلى تقديم السبل المقترحة لتطوير نظام التعليم في إندونيسيا، وعليه تتلخص مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي: **ما الآليات المقترحة لتطوير النظام التعليمي في إندونيسيا؟**

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية التي يمكن في ضوء نتائجها تقديم الآليات المقترحة لتطوير النظام التعليمي في إندونيسيا:

١. ما النظرة العامة على نظامي التعليم في اليابان وإندونيسيا؟
٢. ما أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين؟
٣. ما الوسائل المقترحة لتطوير النظام التعليمي في إندونيسيا؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الأهداف التالية:

١. التعرف على النظرة العامة على نظامي التعليم في اليابان وإندونيسيا.
٢. التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين.
٣. التعرف على الوسائل المقترحة لتطوير النظام التعليمي في إندونيسيا.

أهمية البحث:

تُعَدُّ دراسة المقارنة بين التعليم في اليابان وإندونيسيا ذات أهمية خاصة في عدة جوانب:

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

١. يمكن لهذه الدراسة أن تحدد أفضل الممارسات التي تطبقها اليابان والتي قد تكون ملائمة للتطبيق في إندونيسيا.
٢. يساعد التحليل المقارن على فهم الفجوات والتحديات التي يواجهها النظام التعليمي في إندونيسيا.
٣. يمكن لمثل هذه الأبحاث أن تشكل أساسًا لصناع القرار في صياغة استراتيجيات لتحسين جودة التعليم.
٤. تشجع الدراسة المقارنة على الابتكار في طرق التدريس والمناهج الدراسية.
٥. من خلال فهم أعمق، يمكن لإندونيسيا تبني نهج أكثر فعالية لتعزيز مهارات القراءة والكتابة لدى الطلاب.
٦. يساهم ذلك أيضًا في تحسين الموارد البشرية لتصبح أكثر تنافسية على المستوى العالمي.
٧. تعزز مثل هذه الدراسات التعاون الثنائي بين البلدين في مجال التعليم.

حدود البحث:

١. الحدود الموضوعية: يتناول البحث الحالي النظرة العامة على نظام التعليم في كل من اليابان وإندونيسيا، ومعرفة أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين من خلال التحليل المقارن، وتقديم السبل المقترحة التي يمكن من خلالها تطوير نظام التعليم في إندونيسيا.
٢. الحدود المكانية: يقتصر البحث الحالي على دراسة نظامي التعليم في اليابان وإندونيسيا.
٣. الحدود الزمانية: يتم إجراء هذا البحث من خلال العام الدراسي ١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٤.

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي المقارن لدراسة نظامي التعليم في اليابان وإندونيسيا، بهدف تحديد الفروق الأساسية بينهما واستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن أن تسهم في تطوير التعليم في إندونيسيا. يُعرَّف المنهج الوصفي المقارن على أنه "المنهج العلمي الذي يركز على دراسة الظواهر من خلال مقارنة سماتها وعناصرها المختلفة عبر بيئات متعددة، بهدف تحديد أوجه التشابه والاختلاف بينها وتحليل الأسباب والتأثيرات التي تنجم عنها". تم جمع البيانات من مصادر ثانوية تشمل الدراسات السابقة، والتقارير الحكومية، والإحصاءات التعليمية. تم تحليل البيانات باستخدام المقارنة المنهجية لتحديد نقاط القوة والضعف في كل نظام تعليمي. أسفرت الدراسة عن تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تساعد

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

صانعي السياسات التعليمية في إندونيسيا على تحسين جودة التعليم وتعزيز فعاليته بناءً على التجارب الناجحة في اليابان.

مصطلحات البحث:

يمكن تحديد المصطلحات الواردة في البحث على النحو التالي:

أولًا: نظام التعليم:

نظام التعليم كما عرّفه الأحمدي هو: "الإطار الذي يجمع بين جميع عناصر ومكونات العملية التعليمية، بما في ذلك الغايات والأهداف والأنظمة والمناهج والطلاب والمعلمين وكافة العاملين في قطاع التعليم" (الأحمدي، ٢٠١٨، ص ٤٤٢). بينما يعرّفه البلالي بأنه: "إطار يشتمل على جميع العناصر الضرورية للعملية التعليمية، من أهداف وغايات وأنظمة، وكذلك المعلمين والطلاب وكافة العاملين في قطاع التعليم. ويتضمن هذا النظام الإمكانيات المادية والمنشآت التعليمية مثل المدارس والجامعات والمناهج، وترتبط هذه المكونات ببعضها البعض من خلال علاقات تساهم في تحقيق الأهداف التي وضعتها الدولة مسبقًا" (البلالي، ٢٠٢٢، ص ٤٣٢).

التعريف الإجرائي لنظام التعليم: "الإطار الذي يضم جميع مكونات العملية التعليمية، بما في ذلك الفلسفات، الأهداف، العوامل، الأنظمة، المناهج، الإمكانات المادية، المعلمين، الطلاب، والعاملين في قطاع التعليم، ويتم في هذا الإطار التنسيق والتعاون بين جميع هذه العناصر لتحقيق الأهداف المحددة التي وضعتها الدولة."

ثانيًا: التربية المقارنة:

عرّف الأحمدي التربية المقارنة بأنها: "دراسة نظم التعليم وفلسفاته وأوضاعه ومشكلاته في بلد أو أكثر، مع تحليل كل ظاهرة من ظواهره وكل مشكلة من مشكلاته، وإرجاعها إلى القوى والعوامل الثقافية التي أدت إلى نشوئها" (الأحمدي، ٢٠١٨، ص ٤٤٢).

التعريف الإجرائي للتربية المقارنة: "تحليل النظم التعليمية في دولتين أو أكثر من خلال مقارنة جميع العناصر المؤثرة فيها، مثل السياسات، الظواهر، والقوى، والعوامل، والمشكلات، والتحديات، من أجل تحديد أبرز جوانب القوة للاستفادة منها، وكشف جوانب الضعف لتجنبها بما يسهم في تحسين الأداء التعليمي في بلد معين."

الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على عدد من الدراسات السابقة التي تناولت دراسات مقارنة للنظم التعليمية بشكل عام. ونظرًا لكثرة هذه الدراسات التي تناولت موضوع المقارنة

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

بين الأنظمة التعليمية في عدة دول وإمكانية الاستفادة منها في تطوير النظام التعليمي، قرر الباحث التركيز على أبرز الدراسات ذات العلاقة المباشرة بالموضوع الحالي فقط. وسيتم استعراض هذه الدراسات مع مراعاة الترتيب الزمني من الأقدم إلى الأحدث، مع ذكر عنوانها، المنهج المستخدم، أهم أهدافها، أبرز نتائجها، والتوصيات، وذلك على النحو التالي:

١. دراسة الأحمدي (٢٠١٨) بعنوان: "نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة: دراسة تحليلية مقارنة".

هدفت الدراسة إلى وصف وتحليل نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة، واستكشاف الجذور التاريخية لهذين النظامين، والتعرف على العوامل المؤثرة في نظام التعليم في كلتا الدولتين، بالإضافة إلى دراسة الأسس التي يقوم عليها النظامان، وبيان أوجه الشبه والاختلاف بينهما. اعتمد الباحث على المنهج المقارن باعتباره الأنسب لتتبع خطوات التطور في الأنظمة التعليمية وتحليل الأسباب التي أدت إليها والمؤثرات التي تعرضت لها. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة يتبع النمط المركزي، لكن النظام التعليمي في فنلندا يتميز بمرونة أكبر من خلال تطبيق مبدأ اللامركزية، مما يمنح المدارس استقلالية في إدارة شؤونها الداخلية واتخاذ القرارات ضمن الإطار القانوني لوزارة التعليم الفنلندية. كما ساهم النظام التعليمي في فنلندا بفاعلية في تحقيق نمو اقتصادي قائم على المعرفة من خلال تلبية احتياجات سوق العمل للقوى البشرية المدربة ذات الأداء الأكاديمي المتميز. يتصف اتخاذ القرار في فنلندا بمركزية التشريع ولا مركزية التنفيذ، حيث تم نقل مستويات القرار والمسؤولية عن التعليم من وزارة التعليم إلى المدارس والبلديات المحلية. أما في نظام التعليم الإماراتي، فيتصف اتخاذ القرار بمركزية التشريع والتنفيذ.

٢. دراسة العباد (٢٠٢١) بعنوان: "دراسة مقارنة لنظامي التعليم في نيوزلندا وإندونيسيا وإمكانية الإفادة منها في تطوير نظام التعليم ما قبل الجامعي في إندونيسيا".

هدف البحث إلى التعرف على العوامل المؤثرة في نظام التعليم في كل من نيوزيلندا وإندونيسيا، وإجراء التحليل المقارن بينهما، ومن ثم التوصل إلى عدد من المبادئ التربوية التي تساعد في فهم تأثير العوامل المجتمعية على تطوير النظام التعليمي في إندونيسيا وغيرها من البلاد الإسلامية. اعتمد الباحث في دراسته على أسلوبي المنهج المقارن، وهما: المنهج الوصفي المقارن والمنهج التحليلي المقارن. توصلت الدراسة إلى مجموعة من المبادئ التربوية التي يمكن الاستفادة منها في

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

معالجة التحديات التي تواجه النظام التعليمي في إندونيسيا، ومنها: تقليل المركزية من خلال استحداث جهات مساندة للوزارة، وضرورة زيادة ميزانية تمويل التعليم بشرط أن تُستخدم بشكل يعزز التعليم بشكل عام، وضرورة توفر الكوادر المؤهلة علميًا لمعالجة ضعف تأهيل المعلمين قبل وأثناء الخدمة، وزيادة مخصصات المعلمين في القطاعين العام والخاص لمنع هجرتهم إلى نظم تعليمية أخرى، وأخيرًا، الاهتمام بمستوى تحصيل الطلاب، ومشاركة أولياء الأمور، وتعزيز الثقة بين الطلاب والمجتمع المحلي.

٣. دراسة عبد العال (٢٠٢٢) بعنوان: "دراسة مقارنة لنظام التعليم الابتدائي في كل من مصر والبرازيل".

هدفت هذه الدراسة إلى فهم نظام التعليم الابتدائي في كل من مصر والبرازيل من حيث فلسفة التعليم، أهداف التعليم الابتدائي، إدارة التعليم، التمويل، البنية التنظيمية، المقررات الدراسية والأنشطة، وإعداد المعلم. سعت الدراسة إلى اقتراح آليات لتطوير التعليم الابتدائي في مصر بالاستفادة من التجربة البرازيلية. لتحقيق هذا الهدف، استخدمت الدراسة المنهج المقارن. توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، من أبرزها: ربط مفهوم وفلسفة التعليم الابتدائي في مصر باحتياجات ومتطلبات سوق العمل كما هو معمول في البرازيل؛ تطبيق نظام التفويض في إدارة المدرسة لبعض العاملين للمساهمة في التغلب على مشكلات التعليم الابتدائي؛ تشجيع الجمعيات الأهلية والشراكات المحلية ورجال الأعمال على المساهمة في تمويل التعليم الابتدائي كما هو الحال في البرازيل؛ تلبية المقررات الدراسية لحاجات التلاميذ وميولهم، وتعزيز اهتماماتهم، ومراعاة قدراتهم واستعداداتهم؛ تعيين المعلمين ذوي الخبرة والكفاءة للتدريس في هذه المرحلة.

٤. دراسة الدعفس (٢٠٢٣) بعنوان: "نظام التعليم في سنغافوراة والمملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة".

هدفت الدراسة إلى استكشاف نظام التعليم الرائد في سنغافورة للاستفادة من تلك التجربة الناجحة في تشكيل وتطوير نظام التعليم السعودي. كما تم تسليط الضوء على نظام التعليم في المملكة العربية السعودية وما حققه من تطور دؤوب. من خلال عقد مقارنة بين النظامين التعليميين، استخلصت الدراسة أوجه الشبه والاختلاف للاستفادة من جوانب القوة ودعمها، ومحاولة التغلب على جوانب الضعف. استخدمت الباحثة المنهج المقارن في هذه الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من مقترحات التطوير، من أبرزها: تعزيز المشاركة الاجتماعية في مواجهة مشكلات التعليم باعتباره هدفًا وطنيًا واستراتيجية تتطلب مشاركة المؤسسات الحكومية والأهلية، مما

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

يبرز الحاجة إلى تنويع مصادر تمويل التعليم وإشراك الخبراء والمؤسسات الاجتماعية في عملية إدارة وتوجيه النظام التعليمي؛ التعليم من أجل الإبداع والابتكار من خلال الكشف عن الموهوبين وتنميتهم وفق الأساليب العلمية المستمدة من نتائج البحوث التربوية والنفسية الحديثة؛ تعزيز التعلم الذاتي كبديل للتعلم الاعتمادي، مما يمكن المتعلم من الاعتماد على مصادر متنوعة والشعور بالقدرة على استخلاص النتائج من المقدمات والتعامل مع مصادر المعرفة الحديثة مثل الحاسبات وشبكات المعلومات وفق أسلوب التعلم الذاتي.

التعليق على الدراسات السابقة:

يمكن للباحث ذكر أوجه التشابه بين الدراسات الأربع على ما يلي:

أولًا: أوجه التشابه بين الدراسات السابقة:

١. **استخدام المنهج المقارن:** اعتمدت جميع الدراسات على المنهج المقارن كأداة بحثية رئيسية، حيث يساعد هذا المنهج في تحليل ومقارنة الأنظمة التعليمية المختلفة لتحديد الفروقات وأوجه التشابه والاستفادة منها في تطوير الأنظمة التعليمية المستهدفة.
٢. **التركيز على تحليل الأنظمة التعليمية:** كل دراسة ركزت على وصف وتحليل نظام تعليمي معين أو أكثر، بهدف فهم كيفية عمل هذه الأنظمة، بما في ذلك الأهداف والفلسفات والممارسات التعليمية.
٣. **الاهتمام بتحديد أوجه الشبه والاختلاف:** تهدف الدراسات إلى استنباط أوجه الشبه والاختلاف بين الأنظمة التعليمية المدروسة لتقديم توصيات مستندة إلى نقاط القوة والضعف، مما يساعد في تحسين وتطوير الأنظمة التعليمية المستهدفة.
٤. **السعي إلى تقديم توصيات لتحسين التعليم:** جميع الدراسات اختتمت بتقديم مجموعة من التوصيات المستندة إلى نتائج المقارنة، بهدف تحسين وتطوير الأنظمة التعليمية في البلدان المستهدفة.

ثانيًا: أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة:

أما أوجه الاختلاف بين الدراسات الأربع فهي على ما يلي:

١. **نطاق الدول المدروسة:**

- دراسة الأحمدي (٢٠١٨): ركزت على نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة حيث استكشفت الدراسة التعليم في دولتين مختلفتين تمامًا في سياقهم الثقافي والاجتماعي، مع التركيز على نقاط القوة مثل مرونة النظام الفنلندي.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- دراسة العباد (٢٠٢١): ركزت على نظامي التعليم في نيوزيلندا وإندونيسيا حيث استهدفت فهم تأثير العوامل المجتمعية على التعليم وتقديم توصيات لتحسين التعليم في إندونيسيا، مستفيدة من تجربة نيوزيلندا.
- دراسة عبد العال (٢٠٢٢): ركزت على نظام التعليم الابتدائي في مصر والبرازيل حيث اهتمت بفهم كافة جوانب التعليم الابتدائي من فلسفة التعليم إلى إعداد المعلم، مع التركيز على كيفية تطبيق التجربة البرازيلية في مصر.
- دراسة الدعفس (٢٠٢٣): ركزت على نظام التعليم في سنغافورة والمملكة العربية السعودية حيث هدفت إلى الاستفادة من تجربة سنغافورة الناجحة في تحسين التعليم في السعودية، مع التركيز على التطورات التي حققتها السعودية.

٢. العوامل المدروسة:

- دراسة الأحمدي (٢٠١٨): شملت تحليل الجذور التاريخية، العوامل المؤثرة، وأسس النظامين التعليميين حيث اهتمت بتحليل الخلفيات التاريخية والمبادئ الأساسية للنظامين التعليميين، وكيف أثرت هذه العوامل على تطورهما.
- دراسة العباد (٢٠٢١): ركزت على العوامل المجتمعية وتأثيرها على تطوير التعليم حيث سعت إلى فهم كيف تؤثر العوامل المجتمعية المختلفة على التعليم في إندونيسيا وكيف يمكن الاستفادة من نموذج نيوزيلندا لتحسين النظام التعليمي.
- دراسة عبد العال (٢٠٢٢): تناولت فلسفة التعليم، أهداف التعليم الابتدائي، إدارة التعليم، التمويل، البنية التنظيمية، المقررات الدراسية، الأنشطة، وإعداد المعلم حيث غطت جميع جوانب التعليم الابتدائي بشكل شامل، مع التركيز على كيفية تطبيق النماذج الناجحة من البرازيل في النظام التعليمي المصري.
- دراسة الدعفس (٢٠٢٣): ركزت على التجربة السنغافورية وكيفية الاستفادة منها في تطوير التعليم السعودي حيث استهدفت استعراض وتحليل الجوانب المختلفة من النظام التعليمي في سنغافورة وكيفية تطبيقها لتحسين النظام التعليمي في السعودية.

٣. أبرز النتائج والتوصيات:

- دراسة الأحمدي (٢٠١٨): أوصت بتطبيق مبدأ اللامركزية في التعليم الإماراتي، مستفيدة من مرونة النظام الفنلندي الذي يمنح المدارس استقلالية أكبر في إدارة شؤونها.
- دراسة العباد (٢٠٢١)**:** ركزت على تحسين هيكلة النظام التعليمي الإندونيسي من خلال تقليل المركزية وزيادة الدعم المالي، مع التركيز على رفع كفاءة وتأهيل المعلمين.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- دراسة عبد العال (٢٠٢٢): أوصت بربط التعليم الابتدائي في مصر بمتطلبات سوق العمل، وتحسين الإدارة المدرسية، وتعزيز الدعم المجتمعي والمشاركة في تمويل التعليم.
- دراسة الدعفس (٢٠٢٣): أوصت بتعزيز دور المجتمع في التعليم السعودي، ودعم الإبداع والابتكار، وتشجيع التعلم الذاتي للطلاب لتعزيز قدراتهم الأكاديمية والشخصية.

٤. الفترة الزمنية:

- دراسة الأحمدي (٢٠١٨): أجريت في عام ٢٠١٨، والتي تعكس الظروف والتحديات التي كانت قائمة في الأنظمة التعليمية خلال تلك الفترة.
- دراسة العباد (٢٠٢١): أجريت في عام ٢٠٢١، والتي تقدم تحليلًا وتوصيات تتناسب مع السياق التعليمي والمجتمعي في تلك الفترة.
- دراسة عبد العال (٢٠٢٢): أجريت في عام ٢٠٢٢، والتي تعكس التطورات الحديثة والتحديات الراهنة في النظامين التعليميين.
- دراسة الدعفس (٢٠٢٣): أجريت في عام ٢٠٢٣، والتي تعكس أحدث التطورات والتحديات في النظامين التعليميين المستهدفين، مع التركيز على الابتكارات والإصلاحات الجديدة.

كل دراسة قدمت نظرة شاملة ومقارنة معمقة للأنظمة التعليمية المختلفة، مستندة إلى المنهج المقارن لتقديم توصيات مفيدة. من خلال التحليل الدقيق، يمكن ملاحظة أن التنوع في الفترات الزمنية والدول المستهدفة والعوامل المدروسة يمنح كل دراسة ميزة فريدة تساهم في تقديم فهم أعمق وأوسع للنظم التعليمية وكيفية تطويرها بناءً على التجارب الناجحة.

الإطار النظري للبحث:

أولًا: النظرة العامة على نظام التعليم في اليابان:

يشتهر نظام التعليم في اليابان بالانضباط والجودة العالية، إذ يركز المنهج الدراسي فيه على إتقان الأساسيات الأكاديمية، وتطوير الشخصية، وتعزيز أخلاقيات العمل. يستمر التعليم الإلزامي في اليابان لمدة تسع سنوات، تشمل ست سنوات من التعليم الابتدائي وثلاث سنوات من التعليم الإعدادي. إلى الجانب الأكاديمي، تولي الحكومة اليابانية اهتمامًا كبيرًا بالأنشطة اللامنهجية والتدريب الأخلاقي. يهدف هذا النظام إلى تكوين شخصية ذات معرفة واسعة ونزاهة عالية. وسيستعرض الباحث في هذا السياق بعض المحاور الأساسية المتعلقة بنظام التعليم في اليابان، وذلك على النحو التالي:

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

١. سياسة التعليم في اليابان:

تتميز سياسة التعليم الياباني بالخصائص التالية، أهمها (Pont, et al., 2018, p.3):

- الأداء العالي والعدالة: يُعرف نظام التعليم الياباني بأدائه العالي في التقييمات الدولية وتأثير محدود للحالة الاجتماعية والاقتصادية على النتائج الأكاديمية.
- التعليم الشامل: يتم تقديم التعليم بواسطة معلمين مؤهلين تأهيلًا عاليًا وبدعم من التعاون المجتمعي والأبوي.
- التحسين المستمر: تراجع اليابان سياساتها التعليمية باستمرار لمواجهة التحديات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والتعليمية.
- التوجه نحو المستقبل: الهدف هو تجهيز الطلاب بالمعرفة والمهارات والمواقف والقيم اللازمة للقرن الحادي والعشرين.

تتميز سياسة التعليم اليابانية بأداء أكاديمي عالٍ وعدالة في النتائج، بغض النظر عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية للطلاب. يشمل النظام تعليمًا شاملًا تقدمه هيئة تدريس مؤهلة بدعم من المجتمع وأولياء الأمور، مع التركيز على التحسين المستمر لمواجهة التحديات المختلفة. وتهدف السياسة إلى تجهيز الطلاب بالمهارات والمعرفة اللازمة لمتطلبات القرن الحادي والعشرين.

٢. إدارة التعليم في اليابان:

تتسم إدارة التعليم في اليابان بالخصائص التالية:

- الإدارة اللامركزية: تُتخذ القرارات التعليمية، بما في ذلك إدارة المدارس وتوزيع المعلمين، بشكل رئيسي على المستوى المحلي أو الإقليمي، حيث يتم اتخاذ ٦٦% من القرارات محليًا مقارنة بمتوسط منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية البالغ ٢٣%.
- دور مجالس التعليم: تكون مجالس التعليم في المحافظات والبلديات مسؤولة عن إنشاء وإدارة المدارس، واعتماد المعلمين، وتقديم التدابير الداعمة لتشغيل المدارس (Pont, et al., 2018, p.30).
- القيادة المدرسية: القادة المدرسيون في اليابان هم معلمون سابقون ذوو خبرة يخضعون لتدريب إضافي. تم استحداث مناصب جديدة مثل نائب المدير الأول والمعلم الأول لتعزيز الإدارة الفعالة للمدارس (Pont, et al., 2018, p.41).
- مشاركة المجتمع: تتفاعل المدارس مع المجتمعات المحلية من خلال شراكات متنوعة، مما يعزز النهج الشامل للتعليم. يشمل ذلك أنشطة مثل تقديم الغداء والتنظيف والبرامج اللامنهجية (Pont, et al., 2018, p.71).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

تتسم إدارة التعليم في اليابان بالطابع اللامركزي، حيث تُتخذ القرارات على المستوى المحلي. تعتمد مجالس التعليم على إنشاء المدارس واعتماد المعلمين. يتمتع القادة المدرسيون بخبرة واسعة ويتلقون تدريبًا إضافيًا، كما تسهم المناصب المستحدثة في تعزيز الإدارة الفعالة. بالإضافة إلى ذلك، تتفاعل المدارس مع المجتمعات المحلية لتعزيز التعليم الشامل وتوفير الأنشطة اللامنهجية.

٣. المراحل التعليمية (السلم التعليمي) في اليابان:

تنقسم المراحل التعليمية في اليابان كما يلي (Pont, et al., 2018, p.35):

- التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة: يشمل رياض الأطفال، المدارس الحاضنة، والمراكز التعليمية والرعاية للأطفال (ECEC) للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٠-٦ سنوات. (ص ٣٥)
- التعليم الابتدائي: المدرسة الابتدائية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦-١٢ سنة.
- التعليم الإعدادي: المدرسة الإعدادية للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢-١٥ سنة.
- التعليم الثانوي: المدرسة الثانوية للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-١٨ سنة.
- التعليم العالي: الجامعات، الكليات المتوسطة، والمدارس المهنية للطلاب الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة.

تشمل المراحل التعليمية في اليابان نظامًا متكاملًا يبدأ من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، مرورًا بالتعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، وصولًا إلى التعليم العالي. يتميز هذا النظام بالتركيز على تطوير مهارات الأطفال والشباب تدريجيًا، مما يضمن إعدادهم بشكل شامل لمراحل التعليم المتقدمة والحياة المهنية.

٤. المناهج الدراسية في اليابان:

تم تصميم المناهج الدراسية في اليابان لتحقيق توازن بين المعرفة، والكفاءات، والقيم لدى الطلاب (Pont, et al., 2018, p.79). وفيما يلي بعض النقاط الرئيسية:

- التعليم الشامل: يركز على المعرفة الأكاديمية، وصفات الشخصية، والمهارات الاجتماعية.
- معايير المناهج الوطنية: تُراجع كل عشر سنوات للتكيف مع التغيرات المجتمعية واحتياجات المستقبل.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- التعلم النشط: يركز على طرق التعلم الاستباقي، التفاعلي، والحقيقي (Pont, et al., 2018, p.81 & 34).
- الكفاءات للمستقبل: يهدف إلى تطوير قدرات حل المشكلات، عادات التعلم مدى الحياة، ومهارات التعاون.

يولي اليابانيون اهتمامًا كبيرًا لتعليم العلوم والرياضيات خلال مراحل التعليم الابتدائي والثانوي، لاعتقادهم بأنها تشكل الأساس للتكنولوجيا. كما يتعلم الطلاب اللغة اليابانية المعروفة بصعوبتها، ويمارسون فن الخطابة والدراسات الاجتماعية. يهدف منهج العلوم إلى تنمية مهارات الطفل في الملاحظة والتجريب وعلم التشريح. بنهاية الصف السادس، يكون الطالب قد تعلم تصميم وتنفيذ التجارب البسيطة وتسجيل ملاحظاته. بالإضافة إلى ذلك، يدرس الأطفال الموسيقى، بما في ذلك الغناء والعزف وتذوق الموسيقى الغربية واليابانية. في الصف السادس، يتعلم الطلاب فن الحفر على الخشب، وتحظى التربية الرياضية باهتمام كبير من الحكومة (شاهين، ٢٠١٨، ص ٢٨٧).

٥. إعداد المعلمين في اليابان:

تتم عملية إعداد المعلمين في اليابان عبر المراحل التالية:

- التعليم الأولي للمعلمين (ITE): يجب على المرشحين اجتياز امتحانات الدخول وإكمال دورات إعداد المعلمين والتدريب العملي. يتم تقديم التعليم الأولي للمعلمين من قبل الجامعات وأقسام التعليم (Pont, et al., 2018, p.57).
- شهادة العمل والتوظيف: بعد إكمال التعليم الأولي للمعلمين، يقدم المرشحون طلبات إلى مجالس التعليم المحلية للحصول على شهادات تدريس، ويجب عليهم اجتياز امتحانات التوظيف التنافسية للتدريس في المدارس العامة (Pont, et al., 2018, p.55).
- برنامج الإرشاد والتوجيه: يخضع المعلمون الجدد لبرنامج إرشاد لمدة عام واحد ويتم تعيين مرشد لهم، وعادة ما يكون معلمًا كبيرًا أو نائب مدير المدرسة.
- التطوير المهني: يشارك المعلمون في تطوير مهني مستمر، بما في ذلك طريقة "دراسة الدروس" وتجديد رخصة شهادة التدريس الإلزامية كل ١٠ سنوات.

يعد إعداد المعلمين في اليابان أمرًا حيويًا لضمان جودة التعليم، حيث يتضمن اجتياز امتحانات ودورات إعداد مكثفة وتدريب عملي من خلال الجامعات وأقسام التعليم. يضمن نظام الشهادات والتوظيف التنافسي أن المعلمين مؤهلون بشكل جيد. بالإضافة إلى ذلك، توفر برامج الإرشاد والتطوير المهني المستمر، مثل "دراسة

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الدروس"، دعمًا مستمرًا للمعلمين وتجديدًا منتظمًا لرخص التدريس، مما يعزز من كفاءتهم ومهاراتهم التدريسية.

٦. **مصادر تمويل التعليم في اليابان**:

تنوعت مصادر تمويل التعليم في اليابان حيث يمكن استعراضها على النحو التالي:

- التمويل العام: تمول الحكومة اليابانية التعليم الإلزامي (الابتدائي والإعدادي) بشكل رئيسي (Pont, et al., 2018, p.63). ومع ذلك، فإن التمويل العام للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم العالي محدود (Pont, et al., 2018, p.16).
- التمويل الخاص: يتم تغطية جزء كبير من تكاليف التعليم، خاصة في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم العالي، من خلال المصادر الخاصة، بما في ذلك الأسر.
- مساهمة الأسر: تساهم الأسر اليابانية بشكل كبير في تكاليف التعليم، خاصة في التعليم العالي، حيث تأتي ٥٢% من التمويل من الأسر (Pont, et al., 2018, p.144).
- القروض الطلابية: تقدم منظمة خدمات الطلاب اليابانية (JASSO) قروضًا للطلاب، ولكن ٣٨% فقط من طلاب التعليم العالي مؤهلون للحصول على هذه القروض (Pont, et al., 2018, p.141).

يعد تمويل التعليم في اليابان أمرًا أساسيًا لتنمية الموارد البشرية، حيث يضمن التمويل العام جودة التعليم الإلزامي، بينما يتيح التمويل الخاص وقروض الطلاب فرص التعليم المبكر والعالي. تساهم الأسر بشكل كبير في تكاليف التعليم العالي، مما يعزز من إمكانية الوصول إلى التعليم المتقدم، ويسهم في إعداد كوادر بشرية مؤهلة تلبي احتياجات السوق ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

٧. **التحديات التي تواجه نظام التعليم في اليابان:**

مهما تقدم نظام التعليم في اليابان إلا أنه يواجه عدة تحديات تؤثر على فعاليته واستدامته. ومن أبرز التحديات التي تواجه نظام التعليم الياباني ما يلي:

- رفاهية الأطفال: على الرغم من الأداء الأكاديمي العالي، يظهر الطلاب اليابانيون مستويات أعلى من القلق ورضا أقل عن الحياة مقارنة بأقرانهم في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) (Pont, et al., 2018, p.19).
- أعباء العمل على المعلمين: يواجه المعلمون في اليابان أعباء عمل كبيرة، مما يمكن أن يؤثر على قدرتهم على تقديم تعليم عالي الجودة والحفاظ على توازن صحي بين العمل والحياة الشخصية.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- امتحانات دخول الجامعات: الطابع الحاسم لهذه الامتحانات يضع ضغطًا على نظام التعليم بأكمله، مما قد يقوض الإصلاحات التعليمية الأوسع (Pont, et al., 2018, p.71).
- التغيرات الاقتصادية والديموغرافية: قضايا مثل شيخوخة السكان، الركود الاقتصادي، وزيادة العمالة غير المنتظمة تشكل تحديات كبيرة لاستدامة نموذج التعليم الحالي.

ثانيًا: النظرة العامة على نظام التعليم في إندونيسيا:

يحظى قطاع التعليم باهتمام كبير من الحكومة الإندونيسية، ورغم زيادة ميزانية التعليم سنويًا، لا يزال التعليم يواجه العديد من المشكلات والتحديات التي تعوق تحقيق الأهداف المرجوة. يتطلب ذلك إيجاد السبل الممكنة لتعزيز نظام التعليم وضمان جودته. في هذا السياق، سيستعرض الباحث بعض المحاور الأساسية المتعلقة بنظام التعليم في إندونيسيا، وذلك على النحو التالي:

١. سياسة التعليم في إندونيسيا:

بناءً على القانون رقم ٢٠ لعام ٢٠٠٣ لجمهورية إندونيسيا بشأن نظام التعليم الوطني، تم صياغة السياسة التعليمية في إندونيسيا لتحقيق الأهداف التالية (Abdul Rozak, 2021, p.201-202):

١. السعي لتحقيق تكافؤ الفرص في الحصول على تعليم عالي الجودة لكافة أبناء الشعب الإندونيسي.
٢. تعزيز القدرات الأكاديمية والمهنية وضمان رفاهية الكوادر التعليمية لتمكينهم من أداء مهامهم بشكل أمثل.
٣. تحديث نظام التعليم، بما يشمل إعداد وتطوير المناهج الدراسية على المستويين المحلي والوطني.
٤. تمكين المؤسسات التعليمية، سواء المدارس أو غيرها، كمراكز لنشر القيم والمواقف والمهارات، مع تعزيز مشاركة الأسرة والمجتمع بدعم من المرافق والبنية التحتية الملائمة.
٥. إجراء تحديث وتثبيت نظام التعليم الوطني استنادًا إلى مبادئ اللامركزية، واستقلالية العلوم، والإدارة.
٦. تحسين جودة المؤسسات التعليمية التي ينظمها المجتمع والحكومة لتحقيق نظام تعليمي فعّال وكفء.
٧. تطوير جودة الموارد البشرية منذ الطفولة وبشكل موجه ومتكامل وشامل.
٨. تعزيز السيطرة على العلوم والتكنولوجيا وتطويرها وتوظيفها بكفاءة.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

٢. إدارة التعليم في إندونيسيا:

تتميز الإدارة التعليمية في إندونيسيا بنظام غير مركزي، حيث تشرف الدولة على نوعي التعليم الحكومي والأهلي عبر وزارتين: وزارة التربية والثقافة والبحث العلمي والتكنولوجيا، المسؤولة عن التعليم الحكومي، ووزارة الشؤون الدينية التي تشرف على مؤسسات التعليم الديني ومدارسه. ويعتمد نظام التعليم الوطني في إندونيسيا على الإدارة المركزية مع وجود عدة قنوات إدارية غير مركزية تشرف على التعليم في المدن، ومقرها في جاكرتا. كما يوجد في كل إقليم مجلس تعليمي وإدارة تعليمية مكونة من المدير والمعلمين وأولياء الأمور ورموز المجتمع (عبد الهادي، ٢٠١٩، ص ٤٩٧-٤٩٩).

٣. المراحل التعليمية (السلم التعليمي) في إندونيسيا:

تتألف المراحل التعليمية في إندونيسيا من عدة مستويات بدءًا من التعليم الأساسي وصولًا إلى التعليم العالي. وفيما يلي شرح مفصل لهذه المراحل (Hanggoro, 2022, 366-367):

أولًا: التعليم الأساسي (المدرسة الابتدائية والمدرسة المتوسطة):

- المدرسة الابتدائية (SD): يبدأ التعليم الأساسي في إندونيسيا من المدرسة الابتدائية، التي تستمر لمدة (٦) سنوات (من الصف الأول إلى الصف السادس). يلتحق الطلاب عادةً بالمدرسة الابتدائية في سن (٦) أو (٧) سنوات.
- المدرسة المتوسطة (SMP): بعد التخرج من المدرسة الابتدائية، ينتقل الطلاب إلى المدرسة المتوسطة الأولى التي تستمر لمدة (٣) سنوات (من الصف السابع إلى الصف التاسع). تعد المدرسة المتوسطة جزءًا من التعليم الأساسي الإلزامي لجميع الأطفال.

ثانيًا: التعليم الثانوي (المدرسة الثانوية العليا والمدرسة الثانوية المهنية):

- المدرسة الثانوية العامة (SMA): بعد التخرج من المدرسة المتوسطة، يمكن للطلاب الالتحاق بالمدرسة الثانوية العامة التي تستمر لمدة (٣) سنوات (من الصف العاشر إلى الصف الثاني عشر). في هذه المرحلة، يمكن للطلاب اختيار تخصصات معينة مثل العلوم الطبيعية، العلوم الاجتماعية، أو اللغات.
- المدرسة الثانوية المهنية (SMK): الخيار الآخر بعد المدرسة المتوسطة هو المدرسة الثانوية المهنية التي تستمر أيضًا لمدة (٣) سنوات. تقدم المدرسة الثانوية المهنية تعليمًا يركز على المهارات المهنية والإعداد المباشر لمتطلبات سوق العمل.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

ثالثًا: التعليم العالي:

- الدبلوم (Diploma): يتضمن برنامج الدبلوم ثلاث مستويات: برنامج الدبلوم الأول (D1) الذي يستمر لمدة سنة واحدة، وبرنامج الدبلوم الثاني (D2) الذي يستمر لمدة سنتين، وبرنامج الدبلوم الثالث (D3) الذي يستمر لمدة ثلاث سنوات. يوجد أيضًا برنامج الدبلوم الرابع (D4) الذي يعادل برنامج البكالوريوس ولكنه يركز بشكل أكبر على التطبيقات العملية.
- البكالوريوس (Strata-1): يستمر برنامج البكالوريوس عادةً لمدة (٤) سنوات. يحصل الطلاب الذين يكملون هذا البرنامج على درجة البكالوريوس.
- الماجستير (Strata-2): يستمر برنامج الماجستير لمدة سنتين بعد إكمال برنامج البكالوريوس. يحصل خريجو هذا البرنامج على درجة الماجستير.
- الدكتوراه (Strata-3): برنامج الدكتوراه هو أعلى مستوى تعليمي، ويمتد عادةً لمدة (٣) إلى (٥) سنوات بعد إكمال برنامج الماجستير. يحصل خريجو هذا البرنامج على درجة الدكتوراه.

إضافة إلى التعليم النظامي، تمتلك إندونيسيا نظامًا للتعليم غير النظامي يشمل الدورات التدريبية والتعليم المجتمعي لتعزيز المهارات والمعرفة لدى أفراد المجتمع.

٤. المناهج الدراسية في إندونيسيا:

منذ الاستقلال، شهد المنهاج التعليمي في إندونيسيا العديد من التغييرات التي تتماشى مع متطلبات العصر. وفيما يلي عرض لبعض المناهج التعليمية التي تم تطبيقها في إندونيسيا:

- منهج (١٩٤٧): المعروف باسم "خطة التعليم لعام ١٩٤٧"، وهو أول منهاج تم تطبيقه بعد استقلال إندونيسيا.
- مناهج (١٩٥٢)، (١٩٦٤)، (١٩٧٥)، (١٩٨٤)، (١٩٩٤)، (٢٠٠٤)، و(٢٠٠٦): خلال هذه الفترة، خضعت إندونيسيا لعدة تغييرات في المناهج التعليمية.
- منهج (٢٠١٣): هذا المنهج سبق منهج "مرديكا"، وكان يركز على التعليم القائم على الكفاءة.
- منهج مرديكا (٢٠٢٢): أطلقته وزارة التعليم والثقافة والبحث العلمي والتكنولوجيا في فبراير ٢٠٢٢ كجزء من برنامج "التعلم المستقل" لتحسين جودة التعليم في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-١٩.

يهدف منهج مرديكا (Merdeka) إلى تحقيق تعليم ذو مغزى وفعّال، وتعزيز الإيمان والتقوى بالله سبحانه وتعالى، والأخلاق الفاضلة، وتنمية الإبداع

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

والحس والابتكار لدى الطلاب كمتعلمين مدى الحياة، متوافقين مع مبادئ البانكاسيلا (قرار وزير التعليم والثقافة والبحث العلمي والتكنولوجيا لجمهورية إندونيسيا رقم ١٢ لعام ٢٠٢٤، ٢٠٢٤، ص. ١٦).

تم تصميم منهاج مرديكا (Merdeka) استنادًا إلى المبادئ التالية (قرار وزير التعليم والثقافة والبحث العلمي والتكنولوجيا لجمهورية إندونيسيا رقم ١٢ لعام ٢٠٢٤، ٢٠٢٤، ص. ١٦):

١. تطوير الشخصية: يشمل هذا المبدأ تطوير الكفاءات الروحية والأخلاقية والاجتماعية والعاطفية للطلاب، سواء من خلال تخصيص وقت محدد لذلك أو بدمج هذه الكفاءات ضمن عملية التعليم.
٢. المرونة: يتسم هذا المنهاج بالمرونة التي تتيح تعديله وفقًا لاحتياجات تطوير كفاءات الطلاب، وخصائص المؤسسة التعليمية، والسياق الاجتماعي والثقافي المحلي.
٣. التركيز على المحتوى الأساسي: يركز المنهاج على المحتوى الأكثر ضرورة لتطوير كفاءات وشخصية الطلاب، مما يوفر للمعلمين الوقت الكافي لتقديم تعليم معمق وهادف.

٥. إعداد المعلمين في إندونيسيا:

لا تزال إندونيسيا تواجه تحديات كبيرة في إعداد المعلمين على مختلف المستويات التعليمية، وخاصة في ظل الحاجة الماسة إلى توسيع قاعدة التعليم وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد الاستقلال. وقد قامت الدولة بمعالجة هذه المشكلة من خلال وضع برامج تدريجية للتدريب ابتداءً من بداية الخمسينات، حيث بدأت بفئة معلمي المرحلة الابتدائية من خريجي المدرسة الابتدائية، ثم امتدت إلى باقي المعلمين في المستويات والمراحل التعليمية الأخرى (البنك الدولي، ٢٠١٤).

تم إنشاء أول كلية لإعداد المعلمين في عام ١٩٤٥ بهدف تأهيل معلمي المرحلتين المتوسطة والثانوية. كما أنشأت وزارة الشؤون الدينية كليات مماثلة لإعداد معلمي المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية. ومنحت شهادة المدرسة العالية لإعداد المعلمين لمدرسي التعليم الابتدائي، بينما مُنحت شهادة كلية إعداد المعلمين لمدرسي التعليم الثانوي. وقد جرى هذا كله في السبعينات، حيث عملت وزارة التعليم والثقافة على تطوير برامج إعداد المعلمين أثناء الخدمة لرفع مستوى أدائهم. بالإضافة إلى ذلك، اهتمت الوزارة بتقديم برامج في الإدارة المدرسية للمعلمين ومديري المدارس (Roach, 2019, p.12).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

٦. مصادر تمويل التعليم في إندونيسيا:

في إندونيسيا، هناك عدة مصادر لتمويل التعليم، وهي كالتالي (Sudarmono, et al., 2021, p.273-274):

١. الحكومة المركزية والحكومة المحلية: يتم توفير التمويل من خلال صندوق المساعدة التشغيلية للمدارس (BOS) وصندوق مساعدة الطلاب الفقراء (BSM). يهدف هذا الدعم إلى تمويل عمليات المدارس وتقديم المساعدة للطلاب الفقراء لتفادي احتمال التسرب المدرسي نتيجة الصعوبات المالية في تسديد تكاليف التعليم.

٢. المجتمع: يشمل هذا المصدر التمويل الذي يتم الحصول عليه من الأفراد والمؤسسات في المجتمع لدعم الأنشطة المدرسية المتنوعة.

٣. أولياء الأمور: يشمل هذا المصدر التمويل الذي يتم توفيره من قبل أولياء الأمور لتلبية احتياجات التعليم لأبنائهم في المدارس. يشمل ذلك رسوم التسجيل، الرسوم المدرسية الشهرية أو مساهمات تعزيز التعليم (SPP)، تكاليف الامتحانات الفصلية والنهائية، تكاليف الأنشطة اللاصفية، تكاليف شراء الكتب الدراسية والزي المدرسي، تكاليف الأنشطة العملية، تكاليف الرحلات المدرسية، التبرعات الاجتماعية، وتكاليف أخرى.

٧. التحديات التي تواجه نظام التعليم في إندونيسيا:

فيما يلي بعض المشاكل والتحديات التي تواجه التعليم في إندونيسيا (Patandung & Panggua, 2022, p.796-802):

١. مشكلة التوزيع العادل للتعليم: يواجه العديد من الأطفال في سن التعليم صعوبة في الوصول إلى التعليم بسبب نقص المرافق التعليمية، لا سيما في المناطق النائية والمناطق الريفية.

٢. مشكلة جودة التعليم: لا تزال جودة التعليم في إندونيسيا منخفضة مقارنة بالدول الأخرى، ويتأثر ذلك بضعف كفاءة المعلمين وعدم توافق المناهج الدراسية مع احتياجات سوق العمل.

٣. مشكلة كفاءة النظام التعليمي: يعاني النظام التعليمي من نقص الكفاءة في استثمار الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف التعليمية المرجوة.

٤. تحديات تطور العلوم والتكنولوجيا: يتطلب التقدم التكنولوجي الابتكار في النظام التعليمي، ولكنه يثير أيضًا تحديات عدة، من بينها الحاجة إلى تخصيص ميزانية كبيرة لاستخدام التكنولوجيا في مجال التعليم، وانخفاض معدل استيعاب الموارد

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

البشرية نتيجة الاستخدام الواسع للتكنولوجيا في مختلف المجالات، بما في ذلك مجال التعليم.

ثالثًا: أوجه التشابه والاختلاف بين نظامي التعليم في اليابان وإندونيسيا:

يتم استعراض أوجه التشابه والاختلاف بين نظامي التعليم في اليابان وإندونيسيا على النحو التالي:

١. من حيث سياسة التعليم:

□ **أوجه التشابه:**

السياسة التعليمية في اليابان وإندونيسيا تتشابه في عدة جوانب، منها التحسين المستمر للجودة التعليمية، دور المجتمع وأولياء الأمور، وتأهيل المعلمين بشكل مستمر، بالإضافة إلى الاهتمام بتزويد الطلاب بالمهارات اللازمة للمستقبل وتعزيز القيم الإيجابية. كلا النظامين يسعيان لتحسين البنية التحتية للتعليم.

□ **أوجه الاختلاف:**

ومع ذلك، هناك اختلافات بارزة بينهما. تركز اليابان على الأداء العالي والعدالة في النتائج التعليمية، بينما تسعى إندونيسيا لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية. تعتمد اليابان وإندونيسيا نظامًا لامركزيًا في إدارة التعليم وتركزان على تعزيز العلوم والتكنولوجيا. تهتم إندونيسيا بتمكين المؤسسات التعليمية وتحديث النظام التعليمي بانتظام، بالإضافة إلى تطوير الموارد البشرية منذ الطفولة. وأخيرًا، تعزز اليابان التعاون المجتمعي والأبوي بشكل أكبر مقارنة بإندونيسيا.

٢. من حيث إدارة التعليم:

□ **أوجه التشابه:**

إدارة التعليم في كل من اليابان وإندونيسيا تتسم باللامركزية، حيث يتم اتخاذ القرارات التعليمية على المستوى المحلي. في كلا البلدين، يتم إشراك المجتمع المحلي في العملية التعليمية من خلال مجالس التعليم التي تضم المديرين والمعلمين وأولياء الأمور. هذه المجالس تلعب دورًا مهمًا في إنشاء وإدارة المدارس واعتماد المعلمين وتقديم الدعم اللازم لتشغيل المدارس.

□ **أوجه الاختلاف:**

تُظهر اليابان تميزًا في القيادة المدرسية حيث يتولى القادة المدرسيون ذوو الخبرة والمعلمون السابقون، بعد تلقيهم تدريبًا إضافيًا، مناصب إدارية لتعزيز فعالية الإدارة. إضافة إلى ذلك، تتفاعل المدارس اليابانية بشكل أكثر تفاعلًا مع المجتمع المحلي من خلال الشراكات والأنشطة اللامنهجية. بالمقابل، تعتمد إندونيسيا على نظام مزدوج لإدارة التعليم يشمل وزارتين تشرفان على التعليم الحكومي والديني، مع

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

تركيز أكبر على الإدارة المركزية من جاكرتا وإشراك المجتمع المحلي في مجالس التعليم على مستوى الأقاليم.

٣. من حيث المراحل التعليمية (السلم التعليمي):

□ **أوجه التشابه:**

تتسم المراحل التعليمية في كل من اليابان وإندونيسيا بنظام متكامل يبدأ من التعليم الأساسي وصولًا إلى التعليم العالي. يشمل النظام في كلا البلدين التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي والعالي. في اليابان وإندونيسيا، يبدأ التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ويستمر حتى التعليم العالي. كلا النظامين يركزان على إعداد الطلاب بشكل تدريجي لمراحل التعليم المتقدمة والحياة المهنية.

□ **أوجه الاختلاف:**

في اليابان، التعليم الثانوي ينقسم إلى المرحلة الإعدادية (١٢-١٥ سنة) والثانوية (١٥-١٨ سنة)، في حين أن إندونيسيا تحتوي على المدارس الثانوية العامة والمهنية بعد التعليم الأساسي. التعليم العالي في اليابان يشمل الجامعات والكليات المتوسطة والمدارس المهنية، بينما في إندونيسيا، يشمل برامج الدبلوم والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه، بالإضافة إلى نظام التعليم غير النظامي الذي يتضمن الدورات التدريبية والتعليم المجتمعي.

٤. من حيث المناهج الدراسية:

□ **أوجه التشابه:**

المناهج الدراسية في كل من اليابان وإندونيسيا تهدف إلى تحقيق توازن بين المعرفة، والكفاءات، والقيم. كلا النظامين يركز على تطوير الكفاءات اللازمة لمواجهة تحديات المستقبل، بما في ذلك مهارات التفكير النقدي والتعلم مدى الحياة. يتم مراجعة المناهج بانتظام في كلا البلدين لتتكيف مع التغيرات المجتمعية واحتياجات المستقبل، كما أن كلاهما يولي اهتمامًا خاصًا لتعليم العلوم والرياضيات، وتطوير مهارات الأطفال في الملاحظة والتجريب.

□ **أوجه الاختلاف:**

في اليابان، يركز المنهج على التعليم الشامل الذي يشمل المعرفة الأكاديمية وصفات الشخصية والمهارات الاجتماعية. يتم مراجعة معايير المناهج الوطنية كل عشر سنوات، مع التركيز على طرق التعلم النشط والتفاعلي. كما يُعطى أهمية كبيرة لتعليم اللغة اليابانية والموسيقى وفن الحفر على الخشب.

في إندونيسيا، شهدت المناهج العديد من التغييرات منذ الاستقلال، مع أحدث منهج "مرديكا" الذي يركز على التعليم القائم على الكفاءة بعد جائحة كوفيد-١٩. هذا

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

المنهج يتميز بالمرونة لتلبية احتياجات الطلاب والمجتمع المحلي، ويهدف إلى تنمية الشخصية والإيمان والتقوى والأخلاق الفاضلة. يركز المنهج أيضًا على المحتوى الأساسي لتطوير كفاءات الطلاب، مما يتيح للمعلمين تقديم تعليم معمق وهادف.

٥. من حيث إعداد المعلمين:

□ **أوجه التشابه:**

في كل من اليابان وإندونيسيا، يُعد إعداد المعلمين عملية حيوية لضمان جودة التعليم. يتضمن كلا النظامين مراحل تعليمية متعددة تبدأ بالتعليم الأولي للمعلمين، ثم التوظيف والشهادات، تليها برامج الإرشاد والتوجيه للمعلمين الجدد، بالإضافة إلى التطوير المهني المستمر.

□ **أوجه الاختلاف:**

في اليابان، يتم التركيز على نظام تطوير مهني مستمر يتضمن "دراسة الدروس" وتجديد رخصة التدريس كل (١٠) سنوات، مما يعزز من كفاءة المعلمين بشكل دوري. في إندونيسيا، كانت البداية بتدريب معلمي المرحلة الابتدائية من خريجي المدرسة الابتدائية، ثم تم تطوير برامج إعداد المعلمين عبر المراحل التعليمية المختلفة. كما أن إندونيسيا تواجه تحديات كبيرة في إعداد المعلمين بسبب الحاجة إلى توسيع قاعدة التعليم وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بينما يتمتع نظام إعداد المعلمين في اليابان باستقرار وتطوير مستمر.

٦. من حيث مصادر تمويل التعليم:

□ **أوجه التشابه:**

كل من اليابان وإندونيسيا تعتمد على مزيج من التمويل العام والخاص لتغطية تكاليف التعليم. توفر الحكومات المركزية والمحلية في كلا البلدين دعمًا ماليًا للمدارس والطلاب، وتشمل مصادر التمويل أيضًا مساهمات من الأسر والمجتمعات المحلية.

□ **أوجه الاختلاف:**

في اليابان، تُمول الحكومة التعليم الإلزامي بشكل رئيسي بينما التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم العالي يعتمد بشكل كبير على التمويل الخاص ومساهمات الأسر. تأتي ٥٢% من تمويل التعليم العالي من الأسر، مع تقديم قروض طلابية من قبل منظمة خدمات الطلاب اليابانية (JASSO) التي تغطي فقط ٣٨% من طلاب التعليم العالي.

في إندونيسيا، يتم توفير التمويل من خلال صندوق المساعدة التشغيلية للمدارس (BOS) وصندوق مساعدة الطلاب الفقراء (BSM) لدعم عمليات

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

المدارس والطلاب المحتاجين. المجتمع وأولياء الأمور يساهمون بشكل كبير في تمويل الأنشطة المدرسية والاحتياجات التعليمية، بما في ذلك الرسوم المدرسية وتكاليف الأنشطة اللاصفية.

٧. من حيث التحديات التي تواجه نظام التعليم:

□ **أوجه التشابه:**

كلا من نظام التعليم في اليابان وإندونيسيا يواجه تحديات تؤثر على فعاليتهما واستدامتهما. تتضمن هذه التحديات قضايا تتعلق برفاهية الأطفال وجودة التعليم وتوزيع الموارد بشكل عادل، بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي تؤثر على النظام التعليمي.

□ **أوجه الاختلاف:**

في اليابان، تشمل التحديات مستويات القلق العالية بين الطلاب، أعباء العمل الكبيرة على المعلمين، والضغوط الناتجة عن امتحانات دخول الجامعات، بالإضافة إلى التغيرات الديموغرافية والاقتصادية مثل شيخوخة السكان والركود الاقتصادي. أما في إندونيسيا، فتشمل التحديات الرئيسية نقص المرافق التعليمية في المناطق النائية، ضعف كفاءة المعلمين، عدم توافق المناهج الدراسية مع احتياجات سوق العمل، ونقص الكفاءة في استثمار الموارد المتاحة، بالإضافة إلى التحديات التكنولوجية التي تتطلب تخصيص ميزانية كبيرة لاستخدام التكنولوجيا في التعليم وتحسين استيعاب الموارد البشرية.

رابعًا: الوسائل المقترحة لتطوير النظام التعليمي في إندونيسيا:

في هذه المرحلة الأخيرة، سيتم استعراض بعض الوسائل المقترحة لتطوير وتعزيز النظام التعليمي في إندونيسيا، استنادًا إلى ما تم عرضه في المحاور السابقة، بما يسهم في تحقيق الأهداف المرجوة التي وضعتها الحكومة الإندونيسية من خلال وزارة التعليم والثقافة والبحث العلمي والتكنولوجيا، وذلك على النحو التالي:

□ **الوسائل المقترحة لتطوير سياسة التعليم في إندونيسيا:**

- تحسين تكافؤ الفرص التعليمية من خلال توفير الموارد والفرص التعليمية المتساوية لجميع الطلاب بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية.
- تشجيع المشاركة الفعالة من قبل أولياء الأمور والمجتمع في العملية التعليمية لتعزيز الدعم والاهتمام بتعليم الأطفال.
- تحسين نظام الإدارة اللامركزي للتعليم من خلال تدريب الكوادر الإدارية وتوفير الأدوات اللازمة لضمان تنفيذ السياسات التعليمية بفعالية.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

□ **الوسائل المقترحة لتطوير إدارة التعليم في إندونيسيا:**

- تشجيع المدارس على بناء شراكات قوية مع المجتمع المحلي وتنظيم الأنشطة اللامنهجية التي تساهم في دمج الطلاب والمجتمع.
- تحسين التنسيق بين الوزارتين المسؤولتين عن التعليم الحكومي والديني لضمان تكامل الجهود وتقديم تعليم شامل.
- تعزيز دور المجتمع المحلي في مجالس التعليم على مستوى الأقاليم لضمان مشاركة واسعة وفعالة في عملية اتخاذ القرار التعليمي.

□ **الوسائل المقترحة لتطوير المراحل التعليمية في إندونيسيا:**

- تطوير برامج التعليم المهني والتقني لتمكين الطلاب من اكتساب المهارات العملية المطلوبة في سوق العمل، وتعزيز التعاون مع الصناعات المحلية.
- توسيع تنوع برامج التعليم العالي لتشمل المزيد من التخصصات والبرامج المهنية والفنية بما يتماشى مع احتياجات السوق وتطلعات الطلاب.
- توفير برامج الماجستير والدكتوراه بشكل أوسع وزيادة الدعم للبحث العلمي والابتكار لتعزيز القدرات الأكاديمية والبحثية للطلاب.

□ **الوسائل المقترحة لتطوير المناهج الدراسية في إندونيسيا:**

- إجراء مراجعة دورية لمعايير المناهج الوطنية، مثلما تفعل اليابان كل عشر سنوات، لضمان مواكبة المناهج للتطورات الحديثة واحتياجات المجتمع.
- تعزيز أساليب التعلم النشط والتفاعلي في الفصول الدراسية لتحفيز الطلاب على المشاركة الفعالة وتطوير مهارات التفكير النقدي والإبداعي.
- تعزيز تعليم اللغة الإندونيسية بجودة عالية لتعزيز الهوية الوطنية والقدرات اللغوية للطلاب.

□ **الوسائل المقترحة لتطوير إعداد المعلمين في إندونيسيا:**

- اعتماد نظام تجديد رخصة التدريس كل عشر سنوات لتشجيع المعلمين على تحديث مهاراتهم ومعارفهم بانتظام.
- توجيه المزيد من الموارد والاستثمارات نحو تدريب المعلمين لتوسيع قاعدة التعليم وتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إنشاء برامج تأهيل مكثفة للمعلمين الجدد لضمان تجهيزهم بشكل جيد للتعامل مع التحديات التعليمية وتقديم تعليم فعال.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

□ **الوسائل المقترحة لتطوير تمويل التعليم في إندونيسيا:**

- تعزيز الدعم المالي الحكومي للتعليم الإلزامي لضمان توفير تعليم مجاني وذو جودة لجميع الأطفال في المراحل التعليمية الأساسية.
- تطوير برامج قروض طلابية مماثلة لمنظمة خدمات الطلاب اليابانية (JASSO) لتغطية نسبة أكبر من طلاب التعليم العالي وتخفيف العبء المالي على الأسر.
- تحسين إدارة وتوزيع صندوق (BOS) لضمان وصول الأموال بشكل عادل وفعال إلى المدارس التي تحتاجها.

□ **الوسائل المقترحة لتطوير قدرة النظام التعليمي في إندونيسيا على مواجهة التحديات:**

- توجيه الموارد لبناء وتحديث المرافق التعليمية في المناطق النائية لضمان وصول التعليم إلى جميع الطلاب بغض النظر عن موقعهم الجغرافي.
- تخصيص ميزانيات كافية لتوفير الأجهزة والتقنيات الحديثة في المدارس، وتدريب المعلمين والطلاب على استخدامها بشكل فعال لتعزيز العملية التعليمية.
- توفير برامج تدريب مستمرة وشاملة للمعلمين لتحسين مهاراتهم وكفاءتهم، بما في ذلك التدريب على استخدام التكنولوجيا في التعليم.
- تحديث المناهج الدراسية بانتظام لضمان توافقها مع احتياجات سوق العمل الحالي والمستقبلي، وإدخال مهارات جديدة تتماشى مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

قائمة المصادر والمراجع:

الأحمدي، فؤاد لافي مسفر. (٢٠١٨). **نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة: دراسة تحليلية مقارنة.** إدارة البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)، كلية التربية، جامعة أسيوط، مج٣٤، ع٨، ٤٣٧-٤٦٣.

البلالي، هدى بنت عبد الرحمن. (٢٠٢٢). **نظام التعليم في المملكة العربية السعودية والإمارات (دراسة مقارنة).** كلية التربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٣٢٩-٤٦١.

البنك الدولي. (٢٠١٤). **إندونيسيا: تحسين التعليم من خلال إصلاح الإدارة والارتقاء الشامل للمعلمين.** على الرابط التالي:
https://www.albankaldawli.org/ar/results/2014/04/14/indonesia-better-education

الدعفس، مريم عبد العزيز. (٢٠٢٣). **نظام التعليم في سنغافوراة والمملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة.** المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مج٧٢، ٣٢٢-٣٧٧.

شاهين، راندة أحمد. (٢٠١٨). **أثر تطبيق تجربة نظام التعليم الياباني على التعليم المصري في صناعة طفل المستقبل.** إدارة البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)، كلية رياض الأطفال، جامعة أسيوط، ع٥، ج٢، ٢٦٢-٣٠٠.

العباد، عبد الله حمد. (٢٠٢١). **دراسة مقارنة لنظامي التعليم في نيوزيلندا وإندونيسيا وإمكانية الإفادة منها في تطوير نظام التعليم ما قبل الجامعي في إندونيسيا.** مجلة كلية التربية ببنها، ع (١٢٥)، ج (١).

عبد العال، هناء أحمد محمود. (٢٠٢٢). **دراسة مقارنة لنظام التعليم الابتدائي في كل من مصر والبرازيل.** مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، ع٣٨، ١٩٣-٢٣٤.

عبد الهادي، أميرة. (٢٠١٩). **الإدارة الذاتية في إندونيسيا وإمكانية الإفادة منها في تطوير إدارة المعاهد الثانوية الأزهرية في مصر.** مجلة كلية التربية، مج١٩ (٤)، ٤٨١-٥١٠.

Abdul Rozak. (2021). **Kebijakan Pendidikan di Indonesia.** ALIM – Journal of Islamic Education. Vol. 3 (2). 197-208.

Connie Chairunnisa, C., I. Istayatiningtias, et al. (2019). **Pengembangan Model Pendidikan Karakter di Sekolah Menengah Pertama.** Mitra Wacana Media.

Hanggoro, Dwi. (2022). **Perbandingan Sistem Pendidikan Indonesia dan Sistem Pendidikan Jepang: Memajukan**

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

Pendidikan Bangsa. Jurnal Exponential. Vol. 3. No. 2. 363-373.

Johan, T. S. B. (2018). **Perkembangan Ilmu Negara Dalam Peradaban Globalisasi Dunia.** Deepublish.

Kementerian Pendidikan Republik Indonesia. (2024). **Peraturan Menteri Pendidikan, Kebudayaan, Riset, dan Teknologi Republik Indonesia No. 12 Tahun 2024.** 1-72.

Pont, Beatriz, et al. (2018). **Education Policy in Japan: Building Bridges towards 2030.** Reviews of National Policies for Education. OECD Publishing. Paris.

Roach, Eric. (2019). **Education in Indonesia.** WENR.

Sarica, Gulcin Nagehan, and Nadire Cavus. (2009). **"New Trends in 21st Century English Learning."** Procedia – Social and Behavioral Sciences 1 (1): 439-45. https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2009.01.079.

Sudarmono, et al. (2021). **Pembiayaan Pendidikan.** Jurnal Manajemen Pendidikan dan Ilmu Sosial (JMPIS). Vol. 2. Issue 1. 266-280.

Sulfemi, W. B. (2019). **Kompetensi Profesionalisme Guru Indonesia dalam Menghadapi MEA.**

The Yomiuri Shimbun. (2023). **Japanese students move up PISA rankings; Now 3rd in reading; Shorter school closures in pandemic may be a factor.** The Japan News. https://japannews.yomiuri.co.jp/society/general-news/20231205-153879/

Zarman, W. (2017). **Ternyata Mendidik Anak Cara Rasulullah Mudah & Efektif.** Kawan Pustaka.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472